المحور الرابع: ميزان المدفوعات وعلاج الخلل فيه

أولا:تعريف ميزان المدفوعات

في الحقيقة هناك مجموعة من التعاريف تعكس اجتهادات مختلفة في مصدرها وشكلها ولكنها منسجمة في معناه، ومن بين تلك التعاريف نذكر ما يلي:

- هو بيان أو سجل محاسبي ، يسجل جميع تدفقات الأصول الحقيقة والمالية والنقدية من المقيمين في بلد ما وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة.[1]
- وعرف أيضا على أنه مستند حسابي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة خلال سنة بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في المجال الوطني وبين كل الأعوان الآخرين في العالم الخارجي.[2]
- ورد تعريف ميزان المدفوعات في (مرجع ميزان المدفوعات) الصادر عن صندوق النقد الدولي بأنه : بيان احصائي يوفر باسلوب منهجي منظم مايجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة.[3]
- وعرفه كذلك على أنه بيان يلخص المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة؛[4]
- ميزان المدفوعات :هو بيان يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين دولة معينة والعالم الخارجي، نتيجة قيام جميع انواع المبادلات الاقتصادية التي تنشأ بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الخارج خلال فترة معينة اتفقوا على تحديدها بسنة.[5]
- **بناءا على ما سبق يمكن تعريف ميزان المدفوعات على انه:"سجل منظم أوبيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة,عادة ما تكون سنة".**

وتسجل المعاملات في ميزان المدفوعات طبقا لنظام القيد المزدوج والذي يعبر أن لكل عملية تتم مع الخارج قيدين أحدهما مدين والآخر دائن متساويين في القيمة.[6]

وينبغي أن يكون واضحا من هذا التعريف ما يلي:

1. ينصب اهتمام ميزان المدفوعات على المعاملات الاقتصادية الخارجية فقط.
2. **المقيم:** ويشمل مفهوم المقيمين كل الأشخاص الطبعيين والمعنويين (بنوك، شركات، مؤسسات.....) والذين يزاولون نشاطهم داخل إقليم الدولة بما في ذلك مياهها الإقليمية ومجالها الجوي لمدة معينة من الزمن، ويعتبر كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم إذا

---

[1] -BERNARD GUILOCHON ,Annie kawechi , **économie internationale : commerce et macroéconomie**, dunod, paris, 5 eme edition, 2006, p 188.

[2]-مفتاح صالح، **المالية الدولية**، مطبوعة موجهة لطلبة سنة رابعة ليسانس نظام كلاسيكي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2006/2005، ص41.

[3]- وليد عيدي عبد النبي ، **ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي**، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والأبحاث، العراق، لم تذكر سنة النشر، ص1.

[4]-صندوق النقد الدولي، **دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي**، الطبعة السادسة، واشنطن، 2009، ص7.

[5]-وليد عيدي عبد النبي، مرجع سابق، ص1.

[6]- محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق**، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2003، ص100.

تعدت مدة إقامته في دولة ما السنة الكاملة(وتعتبر المدة سنة ليست معيار يصلح لكل الحالات فمثلا بعثات الطلبية لايطبق عليها هذا المعيار).وحسب صندوق النقد الدولي تعتبر الوحدة المؤسسية مقيمة في الإقليم الاقتصادي الذي ترتبط به أكثر من غيره، أي الإقليم الذي يمثل مركز المصلحة الاقتصادية الأغلب لها حيث يوجد لها موقع أو مسكن أومكان انتاج أو مباني أخرى تمارس الوحدة فيها أو منها قدرا مهما من الأنشطة والمعاملات الاقتصادية وتعتزم الاستمرار في ذلك لأجل غير مسمى أو لفترة زمنية محددة ولكنها طويلة ولايلزم أن يكون الموقع ثابتا مادام قائما داخل الاقليم الاقتصادي .

وبصفة عامة يمكن القول أن صفقة المقيم تطلق على كافة الأعوان المتواجدين على التراب الوطني الذين يمارسون ضمنه نشاطا اقتصاديا منتظما ودائما مثل فروع الشركات الأجنبية .

- **اللاجئون**

لاتعتمد أي معاملة خاصة للاجئين وتتغير اقامتهم من إقليم الموطن إلى إقليم اللجوء إذا ظلوا في المكان الذي لجألوا إليه أو اعتزموا البقاء فيه لمدة عام أو أكثر وحتى إذا كانت الاقامة غير طوعية وعابرة ووضعها المستقبلي غير واضح.

- **المرضى والسياح**

الأفراد الذين يذهبون للخارج بغرض العلاج أو السياحة يعتبرون مقيمون في الاقليم الذي كانو فيه قبل العلاج لأنالدافع هنا مؤقتا، وتتحدد إقامة المرافقينالذين يعولونهم بفس الطريقة التي تتحدد بها اقامة المرضى.

- **الطلاب**

أما بالنسبة للطلاب الذين يتوجهون للخارج بغرض إتمام الدراسة لمدة لا تقل عن السنة(قصد تسهيل الحسابات على المستوى الدولي)، يعدون مقيمين بالنسبة للإقليم الذي قدموا منه لأن غرض تغيير الإقليم كان مؤقتا وبالتالي فمركز مصلحتهم الإقتصادية يظل في إقليم موطنهم، لكن في حال قرروا البقاء في إقليم الدراسة بعد انتهاء فترة دراستهم عندها يعدون مقيمين في ذلك الإقليم وغير مقيمين بالنسبة للإقليم الذي قدموا منه؛[1] ولا يعتبر الأشخاص الذين يقيمون عرضا على ارض الدولة من المقيمين مثل السائحين من الأجانب.

3. الإقامة وليست الجنسية هي التي يعول عليها للتفرقة بين ما يعتبر دوليا فيدرج في الميزان ومالا يعتبر كذلك فلا يدرج.
4. لاتوجد قاعدة محددة في تحديد بداية الفترة التي يغطيها الميزان.فعلى حين تبدأ بعض الدول فترة السنة في أول جانفي وتنهيها في نهاة ديسمبر فان دولة مثل اليابان تبدأ هذه الفترة مع بداية ابريل من كل عام لتنتهي في أخر شهر مارس من العام التالي.إضافة إلى ذلك فان بعض الدول تعد تقديرات لموازين مدفوعاتها لفترة تقل عن السنة(كل ثلاثة شهور مثلا) مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول المتقدمة, وذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي ومن ثم العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار حتى نهاية العام.

[1]-بودخدخ كريم، **مالية دولية**، مطبوعة موجهة لطلبة سنة أولى ماستر اقتصاد دولي وسنة ثالثة اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2016/2015،ص ص 16-17.

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات:

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني و ذلك ذلك للأسباب التالية[1] :

1. يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف طلب وعرض العملة المحلية.
2. إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني و قابليته لتكيف مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي ،[2] وبالتالي فهو يسمح بتحديد بعد وطبيعة العلاقات الإقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم ، فهو يظهر الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة ،حصة البلد من التجارة العالمية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة.
3. أداة هامة تساعد السلطات على تحديدهم السياسة المالية والنقدية. فعلى سبيل المثال قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تخفيض قيمة العملة أو زيادة المعروض النقدية يحدث تغيرات في الاقتصاد ، فإذا أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي للإقتصاد فإننا نحتاج إلى الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية.
4. يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات عن المعاملات التي يترتب عليها التزامات نحو الغير أو حقوق للدولة اتجاه الغير.
5. عادة ما يطلب صندوق النقد الدولي من جميع أعضاءه تقديم موقف موازين مدفوعاتها سنويا لكون الميزان من اهم المؤشرات للحكم على المركز الخارجي لكل عضو من أعضاء الصندوق.[3]
6. إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي و بذلك فهي تقيس الموقف الاقتصادي الدولي للبلد،[4] بمعنى أخر يقيس ميزان المدفوعات درجة اندماج اقتصاد وطني معين مع الاقتصاد الدولي.

ثالثا: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات

من أهم العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات نذكر منها : [5]

1. **التضخم** : يؤدي التضخم إلي ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيا أعلي من الأسعار العالمية ، فتنخفض الصادرات و تزداد الواردات نظرا لان أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا.
2. **معدل نمو الناتج المحلي** : تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلي زيادة الطلب علي الواردات وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلي انخفاض الطلب على الواردات.

---

[1]-محمد العربي ساكر، مرجع سابق،ص 100

[2]-خالد المرزوك، مرجع سابق، ص 54.

[3]هاني عرب، **المساعد في المالية الدولية**، ملتقى البحث العلمي، 2008، ص6.

[4]-خالد المرزوك، مرجع سابق، ص 54.

[5]- بسام الحجاز ،**العلاقات الاقتصادية الدولية** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع ،بيروت ،لبنان 2003،ص64.

3. **الاختلاف في أسعار الفائدة :** يبدي التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال ، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلي تدفق رؤوس الأموال إلي الداخل ، بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع ، و على العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال ، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين ، ينتقل راس المال إلي المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوي العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.**سعر الصرف** : تبدي التغيرات في سعر الصرف أثرا علي ميزان المدفوعات ، ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلي خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا ، وتجعل أسعار ا لواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين ، وعلي العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلي زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات اقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

رابعا: مكونات ميزان المدفوعات

ينقسم ميزان المدفوعات أفقيا إلى قسمين أساسيين وهما:[1]

الجانب الدائن : وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية (الصادرات) وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة أتجاه المستوردين الأجانب.

الجانب المدين : وتسجل فيه كل عملية يترتب عليها خروج العملة الأجنبية من دولة إلى أخرى (الواردات) وكل ما من شأنه خلق التزام للدولة قبل دول أخرى.

أما عموديا فجرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة يضم كل منها قوى متميزة من المعاملات الإقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة ومن بين التقسيمات الشائعة نورد هذا التقسيم لتميزه بالوضوح والمنطقية.

1. **حساب المعاملات الجارية**

وهو أهم حسابات ميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية إذ يشمل جميع المعاملات الدولية التي يكون من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بزيادته أو نقصانه و تسجل فيه حركة السلع والخدمات المتبادلة ما بين الدولة والدول الأخرى وبالتالي فهو يدل على الجوهر الحقيقي للعلاقات الاقتصادية الدولية للدولة. [2]ويتضمن هذا الحساب : الميزان السلعي، ميزان الخدمات وحساب التحويلات من جانب واحد.

أ. **الميزان التجاري" التجارة المنظورة أو حساب السلع":**

---

[1]- ساكر محمد العربي، مرجع سابق، ص101.

[2]-لعقون نادية، **تحرير حركة رؤوس الاموال و أثارها على ميزان المدفوعات –دراسة حالة الجزائر الفترة 2000/1990-**، مذكرة ماجستير –غير منشورة-، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2004/2003، ص 5.

تنضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية" بما في ذلك الذهب غير النقدي" التي تمر بحدود الدولة الجمركية. [1]وعادة تقيم الصادرات على اساس القيمة الدولية (فوب .F.O.B) [*]اي قيمة البضاعة على ظهر السفينة ، اما الواردات فتقيم على اساس القيمة الدولية (سيف .C.I.F)[**] اي قيمة البضاعة في ميناء الوصول .الا ان صندوق النقد الدولي IMF غالبا ما يوصي بان تقيم كل من الصادرات والواردات على اساس FOB لكي يسهل التمييز بين قيمة البضاعة الاصلية وبين قيمة الخدمات التي التي ترافقها عبر الحدود الدولية مثل نفقات النقل والتامين والخزن ...الخ . [2]

ويعبر الميزان التجاري على صافي التعامل الخارجي ،أي الفارق بين الصادرات والواردات ،فإذا تجاوزت قيمة الصادرات قيمة الواردات يعني ذلك حدوث فائض في الميزان التجاري ،إذا حدث غير ذلك يعني حدوث العجز .ويعكس الفائض في الميزان التجاري قوة قوة ومتانة الاقتصاد ما إذا تحقق ذلك في ظروف طبيعية ،أما إذا ما تحقق ذلك في ظل سياسة معينة كسياسة تقييد الواردات فيعبر فيعبر ذلك على نجاح تلك السياسة.[3]

ب. ميزان الخدمات (التجارة غير المنظورة).

تعتبر هذه العمليات غير منظورة (les invisibles) لأنها غير مرئية فعليا ولا تمر عبر أجهزة الجمارك, ومن أهم أوجه عمليات الخدمات:النقل والمواصلات ونشاطات شركات التأمين والمؤسسات المالية والمصرفية والنشاط السياحي والاتصالات ومجموعة أخرى من النشاطات المتفرقة التي يصعب حصرها ،[4] ويضاف إلى ما سبق الأرباح والفوائد التي تدرها رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج والمملوكة للمقيمين.[5]

- **خدمات النقل :**تتضمن المدفوعات المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل (البري البحري، الجوي) التي تؤديها الدولة إلى غير المقيمين وتشمل أيضا على خدمات الشحن كاستخدام الدول الأجنبية لبواخر ومركبات الدولة في نقل البضائع وتذاكر السفر ورسوم الموانئ، وأجور صيانة السفن والطائرات وتمويلها بالوقود. .[6]

---

[1]-زينب عوض الله، مرجع سابق، ص102.

[*]فوبFOB: Free On Board أي إدخال قيمة الخدمات المتعلقة بالنقل حتى الحدود الجمركية للاقتصاد المصدر ضمن قيمة البضاعة، وهذا من أجل فصل قيمة السلعة على الخدمات المتصلة بها.

[**]سيفCIF: Cost Insurance Freight فتتضمن بالاضافة إلى قيمة السلعة ، رسوم الشحن والتأمين والخدمات التوزيعية والنقل حتى ميناء الوصول.

[2]-خالد مرزوك، مرجع سابق، ص55.

[3]- أحميمة خالد، **أزمة الديون السيادية الأوروربية و انعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي – دراسة حالة الجزائر2011/2005**-مذكرة ماجستير –غير منشورة-، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص76.

[4]- مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 43.

[5]-لعقون نادية ، مرجع سابق، ص 6.

[6]- موسى سعيد مطر،ياسر المومني، شقري نوري موسى،**المالية الدولية**,دار صفاء للنشروالتوزيع,عمان، الاردن، 2003، ص23.

- **خدمات التأمين** :ويشمل المدفوعات الدولية المتعلقة بالتأمين على نقل البضائع والتأمين على الحياة والتأمين ضد الحوادث، كما يشمل ايضا عمليات اعادة التأمين.[1]
- **خدمات السياحة** :تشملا الصادرات والواردات التي تنشأ عن التبادل السياحي كأجور السفر والنفقات الفندقية وأي سلعة أو خدمة تباع للسياح.
- **خدمات التعليم** :هي نفقات ومصروفات في الخارج للبعثات الطلابية لدول أجنبية أو العكس بمعنى نفقات البعثات الأجنبية في داخل البلد.
- **اتصالات** :تتمّثل في خدمات هيئات البريد والاتصالات، المقدمة من الهيئات المحلية للأجانب أو العكس.
- **العلميات الحكومية** : وتتضمن المدفوعات الحكومية التي قد تكون خاصة بالناحية العسكرية(المساهمة في صيانة القوات المسلحة في الخارج ،مصاريف القوات في نطاق اتفاقية للدفاع المشتركة) أو غير العسكرية(كالمساهمة في نفقات المنظمات الدولية ،مصروفات البعثات الدبلوماسية .....).
- **الخدمات الأخرى**: وتشتمل على باقي بنود الخدمات مثل الدخول المكتسبة من العمل بالخارج(لغير المهاجرين)، العمولات التجارية ،مدفوعات البريد والهاتف ،عوائد الحقوق الأدبية... الخ.

بالإضافة إلى هذه البنود يوجد بند آخر يضمه البعض إلى حساب التجارة غير المنظورة، والبعض الآخر يضعه كبند منفرد في شكل عائدات الاستثمار:

- **الدخول من الاستثمارات الخارجية** :تشمل العائد من الأصول المستثمرة في الخارج سواء استثمارات مباشرة (كالفوائد والأرباح من فروع شركات تابعة في الخارج) أو أرباح أسهم أو فوائد قروض وسندات.[2]

إن عمليات الخدمات تحتل مكانة هامة في موازين مدفوعات البلدان المتقدمة, فالميزان التجاري البريطاني هو في حالة عجز شبه دائم, إذ انه لم يسجل فائضا في رصيده منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى منتصف العقد المنصرم (العشرين) إلا خلال سنوات خمس, لكن العجز المذكور كان يغطى دائما بفائض ميزان الخدمات وفائض ميزان عائد رأس المال اللذين سوف يشار إليهما لاحقا.[3]

ج. **حساب التحولات من طرف واحد**

ويخصص هذا الحساب للمدفوعات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون مقابل،[4] أي قد يتم التحويل في صورة سلع وخدمات (كالمنح والهبات الحكومية التي تتخذ شكل المواد الغذائية ...) أو في شكل نقود

---

[1]-منهوم بلقاسم، **أثر تخفيض القيمة الخاجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات-دراسة قياسية لحالة الجزائر1970-2009-**،مذكرة ماجستير-غير منشورة-، جامعة وهران، الجزائر، 2013/2012، ص23.

[2]- موسى سعيد مطر،ياسر المومني، شقري نوري موسى، مرجع سابق، ص23.

[3]-مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 43.

[4]- محمد العربي ساكر، مرجع سابق،ص 101.

أو حقوق مالية (كالتحويلات من المهاجرين إلى ذويهم ودفع تعويض لدولة أخري ...)، [1] حيث تقام من طرف واحد ولا يترتب على قيامها أي التزام بالسداد، والفرق بين هذه المعاملات والمعاملات الاخرى في الميزان انها تتم من طرف واحد وليس طرفين .فعملية التصدير مثلا تمثل صفقة ثنائية، لأن تصدير السلع يترتب عليه القيام بالدفع المقابل.اما التحويلات احادية الجانب فلا يترتب على الطرف الثاني فيها اي التزام مقابل،ومن امثلتها تحويلات العاملين، الهيبات و المنح و الهدايا و المساعدات و أية تحولات أخرى سواء رسمية أم خاصة .

- **التحويلات الخاصة** : وهي تحويلات مقدمة أو مستلمة من الأفراد والمؤسسات والهيئات الخاصة مثل تحويلات المهاجرين وهبات المؤسسات الخيرية... الخ.
- **التحويلات الحكومية** : وهي المقدمة أو المستلمة من طرف الحكومات مثل المنح التي تقدم لتدعيم برامج التنمية الاقتصادية أو للإغاثة من الكوارث الطبيعية أو لتمويل شراء حربية... إلخ[2].

وحسب صندوق النقد الدولي يتم تقسيم الحساب الجاري إلى :

- حساب السلع والخدمات

حساب الدخل الأولي:

ويتمثل الدخل الأولي في العائد الذي يستحق للوحدات المؤسسية نظير مساهمتها في عملية الانتاج أو مقابل توفير الاصول المالية وتأجير الموارد الطبيعية لوحدات مؤسسية أخرى،وبذلك تنقسم الدخل الأولى إلى نوعان :

- **الدخل المرتبط بعملية الانتاج** : تعتبر تعويضات العاملين (الأجور سواءا النقدية أوالعينية ومساهمات أرباب العمل في صناديق الضمان الاجتماعي)، الضرائب(ضرائب المنتجات مثل: ضريبة القيمة المضافة، رسوم الاستيراد ، ضرائب التصدير ورسوم الاستهلاك والضرائب الأخرى على الانتاج مثل : ضريبة الأجور، الضرائب المتكررة على المباني والأراضي والتراخيص التجارية)والدعم على المنتجات والانتاج من قبيل الدخل المرتبط بالانتاج.

الدخل المرتبط بملكية الاصول المالية وغيرها من الأصول غير المنتجة : تأجير الموارد الطبيعية (الريع) ، توزيعات الارباح(الاستثمارالمباشرة أو حملة الأسهم)، الأرباح المعاد استثمارها ،الفوائد(الاستمار في المحافظ المالية وبالتحديد السندات، الفوائد على القروض والودائع) .

حساب الدخل الثانوي:

يبين حساب الدخل الثانوي التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين، والتحويل كما هو معلوم هو عبارة عن قيد يقابل ما تقدمه وحدة مؤسسية مقيمة إلى وحدة مؤسسية أخرى غير مقيمة من السلع والخدمات أو الأصول المالية أو أصول أخرى غير منتجة دون

[1]-لعقون نادية، مرجع سابق، ص 6.

[2]-أحميمة خالد، مرجع سابق، ص 77.

الحصول في المقابل على أي بند له قيمة، ويمكن أن تنشأ تحويلات أيضا متى كانت القيمة التي تم الحصول عليها مقابل بند ما ليست لها دلالة اقتصادية أو تقل كثيرا عن قيمة هذا البند .ويمكن التمييز بين الأنواع التالية من التحويلات:

1. **التحويلات الشخصية**:وتشمل جميع التحويلات الجارية النقدية أو العينية التي تمنحها الأسر المعيشية المقيمة إلى أسر معيشية غير مقيمة أوتتلقاها منها.
2. **التحويلات الجارية الأخرى :وتضم**

- الضرائب الجارية على الدخل والثروة وغيرها
- المساهمات والمزايا الاجتماعية
- صافي أقساط التأمين على غير الحياة
- مطالب التأمين على غير الحياة
- التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي.
- التحويلات الجارية المتنوعة.

2. **حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية) :**

تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية و المديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع و الخدمات فقط ، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر ، و التي تنقسم إلى نوعين:

أ. **رؤوس الأموال الطويلة الأجل** : و هي التي تتجاوز مدة بقائها السنة كالقروض الطويلة الأجل ، و الاستثمارات المباشرة ، و الأوراق المالية (أسهم و سندات) أي بيعها و شرائها من وإلى الخارج .

ب. **رؤوس الأموال القصيرة الأجل**: و هي التي لا تتجاوز مدة بقائها السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية و الأوراق المالية القصيرة الأجل ، و القروض القصيرة الأجل و الكمبيالات....إلخ .[1] و تتسم هذه الإستثمارات عادة بسيولتها الفائقة و سهولة إنتقالها بين الدول.[2]

ملاحظة :

عادة ما يطلق على ميزان العمليات الجارية و حركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل مجتمعة "ميزان المدفوعات الأساسي " او " العمليات فوق الخط " .ولاشك أن هذه الأشكال من العمليات تشكل في النتيجة حقا أو دينا للقطر على الخارج أو العكس .

3. **حساب التسويات الرسمية " ميزان الذهب و النقد الأجنبي ":**

[1]- خالد المرزوك، مرجع سابق، ص ص 55-56.

[2]- ساكر محمد العربي، مرجع سابق، ص102.

وهو الميزان الذي يعكس صافي العمليات المالية و النقدية التي تتم عبر الحسابات السابقة حيث يعكس حركة النقد الأجنبي بين أي دولة ودول العالم الأخرى ، وكذلك حركة الذهب ولكن بوصفه نقدا و ليس سلعة كما هو الحال في الحساب الجاري، بمعنى أخر يقيس هذا الحساب التغير في الاحتياطات الرسمية الاجمالية التي تملكها أي دولة من الذهب والعملات الأجنبية.[1]

4. **فقرة الخطأ و السهو:** قد يحدث أن تكون القيمة المتحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن معارضة تماما للقيمة المتحصل عليها لمجموع البنود في الجانب المدين لذلك يجب إدخال الرقم الذي يجعل الجانبين متساويين و يسمى هذا القيد التصحيحي التصحيحي بالسهو و الخطأ أو التناقص الإحصائي ، ويحصل ذلك في الحالات التالية:[2]

- الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة لاختلاف في أسعار صرف العملات، وذلك لوجود علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى ذلك القطر؛
- قد تقتضي ضرورات الأمن القومي عدم الإفصاح عن المشتريات العسكرية للبلد وبالتالي سوف تدرج قيمة هذه المشتريات في فقرة السهو والخطأ .

يتم الحصول على المعلومات اللازمة لإعداد ميزان المدفوعات من مصادر مختلفة:[3]

- إدارة الجمارك التي تصدر بيانات مفصلة او جزئية عن تصدير واستيراد السلع المرئية.
- مصلحة الضرائب التي تقدم إحصاءات عن عائدات رأس المال المستثمر في الخارج.
- تظهر ميزانية البنك المركزي التغيرات التي تطرأ على الأصول الدولية(العملات الأجنبية,الذهب النقدي,حقوق السحب الخاصة).
- دوائر الدولة المختصة بدخول وخروج الأشخاص.

خامسا: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

1. مفهوم توازن ميزان المدفوعات و أنواعه

على الرغم من أن ميزان المدفوعات يكون دائما متوازنا من الناحية المحاسبية نتيجة استخدام طريقة القيد المزدوج؛ إلا أنه قد يحدث أن يحقق فائضا أو عجزا، فنقول في هذه الحالة أنه في حالة اختلال، وبالتالي فالاختلال المقصود به في هذا الميزان هو الاختلال الاقتصادي، ولإيضاح ذلك يجب التفرقة بين المفهومين:

أ. **التوازن المحاسبي:**ونقصد به تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدنية وذلك بعد اضافة بند السهو والخطأ وهذا نظرا لأن العمليات يتم تسجيلها وفق قاعدة القيد المزدوج .

ويؤخذ على هذا التوازن أنه لا يقدم أي دلالة على طبيعة التوازنات الخارجية، فهو يقدم فقط وصف محاسبي لميزان المدفوعات.[4]

---

[1]-هاني عرب، مرجع سابق، ص 09.

[2]-لعقون نادية ، مرجع سابق، ص 7.

[3]- بسام الحجاز، مرجع سابق،ص ص52-53.

[4]- أحميمة خالد، مرجع سابق، ص82.

ب. **التوازن الاقتصادي(الحقيقي أو الخارجي لميزان المدفوعات):** يستوجب توازن بنود دائنة معينة مع بنود مدينة معينة في الميزان وليس جميع البنود ،وبالتالي فهو يتعلق ببعض حسابات ميزان المدفوعات ، ويعتبر التوازن الاقتصادي حالة نظرية قلما تتحقق، و لكي نفهم معنى التوازن او الاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات ، يجب علينا التمييز بين نوعين من العمليات التي تسجل في هذا الميزان وهي :[1]

- **العمليات التلقائية أو المستقلة:**وهي العمليات التي تتم لذاتها وبغض النظر عن الوضع الاجمالي لميزان المدفوعات -فائض أوعجز في الميزان- وبالتالي هي ذات طبيعة اقتصادية بحتتة،بحيث يرجع سبب اتمامها إلى الاختلاف في مستويات الأسعار والدخول وأسعار الفائدة بين الدول، وبالتالي فهي عمليات اختيارية وتتم بغرض تحقيق ربح أو إشباع رغبة اقتصادية لدى المقيمين داخل . ويشمل هذا النوع من المعاملات والتي يطلق عليها العمليات فوق الخط البنود التالية:جميع أنواع الصادرات والواردات المنظورة المنظورة، التحويلات من جانب واحد، أي المعاملات الجارية يضاف إليها المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل التي تتم بغرض طويل الأجل من أجل تحقيق الربح وأيضا المعاملات قصيرة الأجل التي تتم من أجل الاستفادة من فرض الاختلاف في أسعار الفائدة بين المراكز المالية الدولية أو بغرض المضاربة.[2]
- **عمليات الموازنة أو التسوية" العمليات التعويضية":** هذه العمليات لا تتم لذاتها وإنما تجرى بالنظر إلى حالة ميزان المدفوعات،[3] بمعنى أخر هي العمليات التي تترتب عن العمليات المستقلة وتتم في ضوء موقف معين لميزان المدفوعات"فائض أو عجز" ، ويطلق عليها (العمليات تحت الخط)وتتمثل في:
  - حركة رأس المال قصير الأجل (على شكل قروض)،
  - حركة الذهب للأغراض النقدية،
  - التغيرات في احتياطي الصرف الأجنبي.

ويكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال اقتصادي (سواء فائض ام عجز) بالنظر الى العمليات التلقائية او المستقلة او عمليات فوق الخط وكما ياتي :

- ان حالة الفائض الاقتصادي تعني ان : العمليات المستقلة الدائنة اكبر من العمليات المستقلة المدينة ،
- اما حالة العجز الاقتصادي فتعني ان : العمليات المستقلة الدائنة اصغر من العمليات المستقلة المدينة .

2. أسباب و أنواع الإختلالات في ميزان المدفوعات

أ. أسباب إختلال ميزان المدفوعات [4]

---

[1]- رضا عبد السلام ، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص ص380-381.

[2]- ساكر محمد العربي، مرجع سابق، ص103.

[3]- سامية مقعاش، **العملة الاوروبية الموحدة و انعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري**، مذكرة ماجستير-غير منشورة-، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007/2006، ص101.

[4]- ساكر محمد العربي، مرجع سابق، ص ص104-105.

- **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية :** و هذا لوجود علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات و سعر الصرف المعتمد لدى ذلك القطر ، فإذا كان سعر الصرف لعملة قطر أكبر من قيمتها الحقيقية فسيؤدي ذلك إلى إرتفاع أسعار السلع القطر ذاته من وجهة نظر الأقطار الأخرى مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب الخارجي على تلك السلعة و بالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات و يحدث العكس في حالة تقييم العملة بأقل من قيمتها .
- **أسباب هيكلية :** و تتعلق هذه الأسباب بالمؤشرات الهيكلية للإقتصاد الوطني خاصة هيكل التجارة الخارجية و هيكل الناتج الوطني و ينطبق هذا على الدول النامية التي تعتمد في صادراتها على التركيز السلعي حيث تتأثر هذه الصادرات بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية .
- **أسباب دورية :** و تتمثل في التقلبات التي تحدث في النشاط الإقتصادي لبعض الأقطار و تدعي بالدورات الإقتصادية مثل الرخاء و الركود .
- **الظروف الطارئة :** مثل الكوارث الطبيعية و الظروف السياسية كالإضراب مثلا و التي تؤثر حتما على الصادرات مما يؤدي إلى إختلال ميزان المدفوعات .

ب. أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

يمكن التمييز بين عدة أنواع من الإختلالات حسب الأسباب التي أوجدتها وهي كما يلي:

ب.1. الاختلال المؤقت

- **الإختلال العارض:**

وهو الذي ينجم عن حدث عارض لايتفق وطبيعة الأمور ولا يعبر عن القوى الإقتصادية الحقيقية للدولة .ومثال ذلك العجز الذي يحصل في الدول الزراعية, نتيجة إصابة محصول التصدير الرئيسي بآفة زراعية على سبيل المثال, مما يؤدي إلى وجود إختلال سالب في الميزان التجاري بسبب إنخفاض المتحصلات من العملات الأجنبية, ومثلما يؤدي الحدث العارض إلى إختلال سلبي في الميزان التجاري, فقد يؤدي أيضا إلى إختلال إيجابي ومثال ذلك ما قد تحدثه الحروب من زيادة في الطلب على المواد الأولية مما يؤدي إلى زيادة صادرات الدول المنتجة لها وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري قد يؤدي إلى إختلال إيجابي في ميزان المدفوعات في مجموعه.

- **الإختلال الموسمي:**

يتوقف هذا النوع من الإختلال على المدة المأخوذة في الإعتبار عند النظر إلى ميزان المدفوعات. كلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر حجم إحتمال وجوده والعكس صحيح, ويظهر هذا الإختلال بنوع خاص في الدول التي يقوم النشاط الإقتصادي فيها على الزراعة, ففي مواسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها مع الخارج, أما في آخر العام, فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز.

ومثل هذا النوع من الإختلال لا يتطلب سياسة معينة لمواجهته إذ من المحتمل أن تتعادل الإختلالات الموسمية على مدار السنة.

- **الإختلال الدوري:**

وهي أسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي ، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج و الاجور و الأثمان و تزداد معدلات البطالة ، فتنكمش الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض ، و في فترات التضخم يزيد الإنتاج و ترتفع الأثمان و الأجور و الدخول فتقل قدرة البلد على التصدير و تزيد وارداته مما قد يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات و يلاحظ أن التقلبات لا تبدأ في نفس الوقت في كافة الدول ، كما تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى و تنتقل هذه التقلبات الدورية عن الدول ذات الوزن في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى (الشركاء التجاريين) عن طريق مضاعف التجارة الخارجية ، و تتأثر بالتالي موازين مدفوعات هده الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار و الدخول فيها .

الاختلال النقدي : يعتبر التضخم أحد مصادر اختلال ميزان المدفوعات ، فمن المعروف أن ارتفاع مستوى الأسعار داخليا يشجع على التحول إلى الواردات البديلة بسبب انخفاض أسعارها إذا ما قورنت بالمنتجات المحلية ،في حين يسجل الطلب الأجنبي على السلع المحلية بسبب ارتفاع الأسعار انخفاضا وبالتالي تتراجع صادراتها للدولة و كل هذا من شأنه أن يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات ، هذا العجز لا سبيل لعلاجه إلا بتخفيض القيمة الخارجية للعملة أو اتباع سياسة انكماشية مناسبة.

- **الإختلال الإتجاهي:**

وهو الإختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة, خلال إنتقال الإقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة.أما السبب في زيادة الواردات فهو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيلة التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الإقتصادي.

ب.2. الإختلال الهيكلي-الدائم-

يعود هذا النوع من الاختلال أساسا إلى عدم مرونة الجهاز الانتاجي وإلى التغير في ظروف الطلب و العرض, مما يؤثر في الهيكل الإقتصاد القومي وفي توزيع المواد الاقتصادية بين قطاعاته المختلفة،وعادة مانجد هذا النوع من الاختلال في الدول النامية ، ومثل هذا النوع من الإختلال (الإختلال الهيكلي) لا يصلح لعلاجه تغيير سعر الصرف و لا تغيير سياسة الإنفاق أو السياسة الأسعار, مثل الإختلال النقدي أو الدوري, وإنما يلزمه الإرتقاء بالفن الإنتاجي والتنظيمي حتى تختلف تكاليف الإنتاج في الداخل, وكذا الإتجاه نحو فروع الإنتاج الجديدة. كما يلزم أيضا إعادة توزيع الموارد على القطاعات المختلفة المكونة للإقتصاد القومي, وتجديد شامل للطاقات الإنتاجية تدعيما لقدرة الدولة التنافسية.